الدور والمسئولية المجتمعية للمكتبات في تنمية الثقافة القانونية: دائرة القضاء بـ (أبوظبي) أنموذجًا[١]

روضة أحمد أحمد
ماجستير المكتبات والمعلومات (الجامعة الأمريكية بدبي)
rowan.abmed@gmail.com

أ. د. شريف كامل شاهين
أستاذ المكتبات والمعلومات
جامعة القاهرة
sherifshn@yahoo.com

مستخلص:

تلعب الثقافة القانونية دورًا مهمًا في بناء الشخصية الفردية، وتجعل منها ذاتا قادرة على مواجهة الحياة. كما تميزت بعموميتها؛ لأنها لا تستثني مجالًا أو أحدًا في خطابها، شأنها في ذلك شأن القاعدة القانونية التي تخاطب الجميع. وللأسف لا عذر لمن يجهل بالثقافة القانونية؛ لأن المُشرِّع نصَّ صراحة على أنه لا يعذر أحد بجهله للقانون (الطـــالب، ٢٠١٧). وتتفاوت عالميًّا الرؤية والمقصود والمفهوم المتفق عليه للثقافة القانونية، إلا أنها في أبسط معانيها "أن يعرف الفرد ما له وما عليه". فالغاية تكمن في أن يتحصن المواطن بمعرفة المبادئ العامة للقانون، وحقوقه التي يكفلها القانون وتطبيقاته في مجالات الحياة المختلفة وفي المهنة أو الوظيفة التي يعمل بها. ومن المفترض ألا تكتفي الدولة بنشر القانون في الجريدة الرسمية؛ لتقيم الحجة على المخاطب به، بل لا بد من عقد ندواتٍ وأنشطة إعلامية، تمكن الفرد المواطن من التوعية بالقانون، واكتساب الثقافة القانونية لتقويم سلوكه، وتحصين تصرفاته. وإلى جانب الدور المهم للمؤسسات التربوية والتعليمية التي تتولى تلقين الناشئة قيم ومبادئ احترام القانون وسموه، باعتباره شكلًا من أشكال التربية على المواطنة، تلعب المكتبات على اختلاف أنواعها أدوارًا متميزة في هذا المجال.

كلمات مفتاحية:

المسئولية المجتمعية للمكتبات- الثقافة القانونية- دائرة القضاء بـ (أبو ظبى).

(١) بحث مقدم للمؤتمر السنوي (الثلاثين) للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات - مؤسسات المعلومات والمعرفة العربية: الأدوار والمسئولية المجتمعية (جزيرة جربة – تونس، ٢٨-٣٠ أكتوبر ٢٠١٩م).

في إطار تحقيق استراتيجية دائرة القضاء- أبوظبي في نشر الثقافة القانونية، ونقل المعرفة، وتسهيل وصول الجميع إلى المصادر والمراجع القانونية الصادرة عنها، قامت الدائرة بإدراج كافة إصداراتها القانونية على موقعها الرسمي، وستعمل على متابعة تحديثها بشكلٍ دوري؛ وذلك استكمالًا لهدفها في نشر جميع الإصدارات بكافة الوسائل المتاحة (القضاء، دائرة، ٢٠١٩). ولم تقتصر خدمات المكتبة المركزية لدائرة القضاء بـ (أبوظبي) على التفاعل والتواصل المباشر مع المستفيدين منها، وإنما تم تصميم وتدشين المكتبة الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية على مدار الساعة، فضلًا عن تطبيق الهواتف الذكية لدائرة القضاء وتطبيق آخر مخصص للمكتبة الإلكترونية؛ بغرض التوسع في نطاق الخدمات الداعمة لنشر الثقافة القانونية. (دائرة القضاء، ٢٠١٩)

وأمام هذه الجهود والمبادرات والمشروعات، كان لا بد من وقفة منهجية بحثية تستهدف نوعية المجموعات التي توفرها خدمات تنمية ونشر الثقافة القانونية وأسس تنظيمها وأنواع الخدمات المُقدَّمة وفئات المستفيدين منها وأبرز خصائصهم أو سماتهم. وإلى جانب النقاط السابقة، يتناول البحث دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم خطط دائرة القضاء ومكتبتها بـ (أبوظبي) في تنمية ونشر الثقافة القانونية.

تقديم:

أولًا ـ الإطار المنهجي للدراسة

١ـ١ مشكلة الدراسة وأهميتها:

على الرغم من أهمية الثقافة بشكلٍ عام، والثقافة القانونية بشكلٍ خاص، فإن العديد من الدراسات أشارت إلى أن هناك تدنيًا في مستوى الثقافة القانونية لدى الطلاب في مراحل التعليم المختلفة، ومن ثم ضعف في مستوى الوعي القانوني لدى مجتمع الطلاب والدراسين. ويشكل مجتمع الطلاب والدراسين شريحة من أكبر شرائح المجتمع. ومن المفترض ألا تكتفي الدولة بنشر القانون في الجريدة الرسمية؛ لتقيم الحجة على المخاطب به، بل لا بد من عقد ندواتٍ وأنشطة إعلامية، تمكن الفرد المواطن من التوعية بالقانون، واكتساب الثقافة القانونية لتقويم سلوكه، وتحصين تصرفاته. وإلى جانب الدور المهم للمؤسسات التربوية والتعليمية، التي تتولى تلقين الناشئة قيم ومبادئ احترام القانون وسموه، باعتباره شكلًا من أشكال التربية على المواطنة، تلعب المكتبات على اختلاف أنواعها أدوارًا متميزة في هذا المجال.

تتكاتف أجهزة الدولة بالإمارات العربية؛ من أجل رفع درجات الثقافة القانونية لدى المواطن والمقيم بالدولة. من المعروف حرص دولة الإمارات على إتاحة إمكانية الوصول إلى قوانينها والاطلاع عليها من خلال الجريدة الرسمية، والتي تُنشر فيها القوانين الاتحادية في فترة أقصاها أسبوعين من تاريخ توقيعها من قِبل رئيس الدولة بعد تصديقها من قِبل المجلس الأعلى للاتحاد. كما تحرص حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على أن يكون المجتمع على علمٍ ودراية بالقوانين، والتشريعات، والنظام القضائي، وأطلقت عددًا من المبادرات لزيادة مستوى الوعي القانوني للعامة، والتي شملت على: مجلة الميزان - برنامج "زيارة مغرد" - برنامج "سهيل" - حملة المحكمة الذكية - إنشاء مكتب ثقافة احترام القانون - إنشاء معهد التدريب والدراسات القضائية – زيادة مستوى المعرفة القانونية لدى الأطفال والمراهقين، حيث أعلنت دائرة القضاء في (أبو ظبي) عن مبادرة عام ٢٠١٥ عام ثقافة الطفل القانونية. ولا أحد ينكر دور وزارة الثقافة وتنمية المعرفة في كافة مشاريعها وبرامجها التي تستهدف رفع مستوى الوعي الثقافي لدى أفراد المجتمع والمحافظة على الهوية الوطنية وتعزيز مقوماتها وتعزيز قدرات الموهوبين والاستثمار الأمثل لطاقات الشباب الإماراتي ورعاية المبتكرين والمبدعين والحفاظ على تراثنا وقيمنا الأصيلة. وأمام هذه الجهود والمبادرات والمشروعات، كان لا بد من وقفة منهجية بحثية تستهدف نوعية المجموعات التي توفرها خدمات تنمية ونشر الثقافة القانونية وأسس تنظيمها وأنواع الخدمات المقدَّمة وفئات المستفيدين منها وأبرز خصائصهم أو سماتهم. وإلى جانب النقاط السابقة، يتناول البحث دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم خطط دائرة القضاء ومكتبتها بـ (أبوظبي) في تنمية ونشر الثقافة القانونية. والمعروف حرص المكتبة على إدراج كافة الإصدارات القانونية على موقعها الرسمي، وتقديم المساعدة من خلال الخدمات والمجموعات والتفاعل والتواصل المباشر مع المستفيدين منها؛ بغرض التوسع في نطاق الخدمات الداعمة لنشر الثقافة القانونية.

١-٢ أهداف الدراسة:

هناك هدفٌ عام للدراسة يكمن في التعرف على الجهود المبذولة من خلال برامج أو خدمات أو مجموعات تتبناها دائرة القضاء ومكتبتها (التقليدية والإلكترونية)، وبحث نوعية المجموعات التي توفرها خدمات تنمية ونشر الثقافة القانونية وفئات المستفيدين منها. ولتحقيق هذا الهدف العام، هناك عددٌ من الأهداف الفرعية كالآتي:

- بحث الأدبيات المنشورة من أجل طرح المفاهيم المختلفة (العالمية والعربية والمحلية) في مجال الثقافة القانونية كواحدةٍ من أهم المستهدفات للمسئولية الاجتماعية لمؤسسات الدولة لخدمة المجتمع.

- التعرف على الأبعاد المختلفة للثقافة القانونية ووسائل أو مسارات التنفيذ على أرض الواقع.
- استكشاف الجهود المحلية أو الوطنية على مستوى دولة الإمارات العربية في مجال رفع الوعي أو الثقافة القانونية للمجتمع بكل شرائحه.
- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم خطط دائرة القضاء ومكتبتها بـ(أبوظبي) في تنمية ونشر الثقافة القانونية.

١-٣ تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة نحو البحث عن إجابات لمجموعة محددة من التساؤلات الآتية:

١- ما المفاهيم المختلفة (العالمية والعربية والمحلية) في مجال الثقافة القانونية كواحدةٍ من أهم المستهدفات للمسئولية الاجتماعية لمؤسسات الدولة لخدمة المجتمع؟
٢- ما الأبعاد المختلفة للثقافة القانونية؟
٣- ما وسائل أو مسارات التنفيذ على أرض الواقع لبرامج الثقافة القانونية؟
٤- ما الجهود المحلية أو الوطنية على مستوى دولة الإمارات العربية في مجال رفع الوعي أو الثقافة القانونية للمجتمع بكل شرائحه؟
٥- ما الدور الفعلي لمكتبة دائرة القضاء بـ(أبوظبي) في مجال المسئولية الاجتماعية لتنفيذ خطط ورؤى الحكومة فيما يخص الثقافة القانونية؟
٦- ما دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم خطط دائرة القضاء ومكتبتها بـ(أبوظبي) في تنمية ونشر الثقافة القانونية؟

١-٤ حدود الدراسة وأبعادها:

تقتصر حدود البحث على الثقافة القانونية ضمن مجالات المسئولية الاجتماعية لكافة مؤسسات الدولة، بما في ذلك المكتبات على اختلاف أنواعها، ولا حدود زمنية في هذا الإطار الفكري التوجيهي والاسترشادي. وعلى المستوى المكاني، تقيد البحث بدولة الإمارات العربية المتحدة مستهدفًا دائرة القضاء - أبوظبي واستراتيجياتها نحو نشر الثقافة القانونية، ونقل المعرفة، وتسهيل وصول الجميع إلى المصادر والمراجع القانونية الصادرة عنها، وهو ما تم من خلال الفحص الميداني خلال الشهور الثلاثة (يونيو – يوليو – أغسطس ٢٠١٩م). كما انطلقت الدراسة الميدانية الفاحصة للواقع للفضاء الإلكتروني في محاولةٍ للكشف عن خدمات المكتبة الإلكترونية، وتطبيقات الهواتف الذكية في المجال نفسه "الثقافة القانونية".

١-٥ منهج الدراسة وأدواتها:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الميداني الذي يشمل الدراسة المتأنية لأدبيات الموضوع المنشورة باللغات المختلفة، ومن خلال القنوات المتنوعة: كالمؤتمرات والندوات والمجلات العلمية والرسائل الجامعية ومواقع الويب... وغيرها. كما يتضمن البحث الوصفي الميداني الفحص المباشر للواقع المادي الملموس والإلكتروني الافتراضي للظاهرة محل الدراسة. ولأغراض البحث وتجميع المعلومات اللازمة، تم إعداد قائمة مراجعة شاملة لعناصر وجوانب الظاهرة- محل الدراسة- تيسر عملية التسجيل أثناء عمليات الفحص المباشر الميداني (مرفق في ملحق).

١-٦ الدراسات السابقة:

في عام ١٩٨٠، قدم شلتوت دراسة استعرضت ثلاث استراتيجيات تدريسية يمكن استخدامها في تدريس المبادئ القانونية، وهي: (١) طريقة دراسة الحالة، و(٢) طريقة استخدام مصادر المجتمع المحلي والتي تعتمد على استضافة شخصيات قانونية، و(٣) طريقة المحاكاة ولعب الأدوار والألعاب التعليمية. وقد أثبتت تلك الطرق فعاليتها في تدريس المبادئ القانونية، كما أثبتت تلك الدراسة تأكيد الطلاب حاجتهم الماسة لمعرفة النواحي القانونية للدراسة في الجامعة. (شلتوت، ١٩٨٠)

وفي عام ١٩٩٣، نُشرت دراسة استهدفت معرفة دور التربية في نشر الوعي القانوني بين المواطنين، ودورها في استتباب الأمن واستقرار المجتمعات، وقد أوصت الدراسة بضرورة إنشاء مراكز للدراسات القانونية والأمنية؛ بهدف نشر الوعي القانوني والأمني بين المواطنين، وتخطيط برامج تعليمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحاجات المجتمع القانونية والأمنية (عبد المطلب، ١٩٩٣). وفي العام نفسه نُشرت دراسة أخرى استهدفت الكشف عن طبيعة الوعي السياسي والقانوني في الريف المصري، ومعرفة العوامل المؤثرة فيهما، وقد أوضحت النتائج أن مستوى الممارسة السياسية للشرائح المختلفة في القرية المصرية، ومستوى التعليم ومستوى الانفتاح على العالم الخارجي، تلعب دورًا في تشكيل الوعي السياسي والقانوني لأفراد العينة. (سليمان، ١٩٩٣)

وفي عام ١٩٩٥م، نشر الباحث حسام الدين عبد الحميد دراسته تناولت تحديد المفاهيم الأساسية التي تشكل جوهر الثقافة القانونية لطلاب المرحلة الثانوية؛ بهدف بناء نموذج مقترح لوحدة دراسية في الثقافة القانونية، وقد عرضت الدراسة بعض طرق التدريس التي يمكن للمعلم الاستفادة منها، مثل: طريقة القصة، ولعب الأدوار، والاكتشاف، والمناقشات الفردية والجماعية. وقد أوصت الدراسة بضرورة إضافة موضوعات الثقافة القانونية ضمن مواد الدراسة، وضرورة إثراء برامج إعداد المعلم في كليات التربية بالموضوعات القانونية (الحميد، ١٩٩٥). وفي أكتوبر

١٩٩٥م، اشترك باحثان في مجال التربية في إعداد بحثٍ ميداني تناول الثقافة القانونية للمواطن المصري، أكدا من خلاله أن اهتمام مجال التربية بالثقافة القانونية يعود إلى أوائل السبعينيات من القرن العشرين. ويشير البحث إلى أهمية إدخال الثقافة القانونية ضمن مناهج التعليم في كافة المراحل التعليمية. وفي الجانب الميداني، تناول البحث الحقوق والحريات والواجبات للمواطن المصري التي نص عليها دستور ١٩٧١م، كما تناول بعض المفاهيم، مثل: القانون، والحرية، والحق، والدستور، والواجب. (حسن وحوالة، ١٩٩٥)

في عام ٢٠٠١م، كتب أحد المتخصصين مقالًا في جريدة الأهرام، أكد فيه أن للثقافة القانونية شقين متلازمين لا يصلح أحدهما دون الآخر، وهما: ثقافة العلم بمداخل القانون، وثقافة احترام القانون. وهي أحد الروافد الثقافية المهمة التي يجب أن نتجاوز مرحلة نسيانها. كما أن نشر الثقافة القانونية له أثرة المهم في تكوين شخصية الفرد، وتجعل منه مواطنًا صالحًا يجعل القانون فوق رأسه متبعًا إياه في حركات حياته. (الأباصيري، ٢٠٠١)

في حين سعت دراسة للماجستير للباحثة ثناء جمعة في عام ٢٠٠٦ إلى قياس مدى فاعلية برنامج تعلم ذاتي في تنمية بعض جوانب الثقافة القانونية لدى طلاب كلية التربية، اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي، وقد صممت اختبارًا لقياس مدى إلمام الطلاب بأبعاد الثقافة القانونية التي يتضمنها البرنامج، تم تطبيقه على عينةٍ من طلاب كليات التربية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كما أوصت بالاهتمام بمفاهيم الثقافة القانونية وإدماجها في المناهج، بدءًا من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية. (جمعة، ٢٠٠٦)

وفي عام ٢٠٠٨م، تضمن المؤتمر العلمي الأول: تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية، ورقة بحث تناولت الثقافة القانونية في منهج التربية الوطنية بالمرحلة الثانوية: دراسة تقويمية. (الديب، ٢٠٠٨)

كما عُقِد مؤتمر في جامعة الزيتونة بالأردن في يناير ٢٠١٠م بعنوان "نحو ثقافة قانونية"؛ بهدف تنمية الثقافة القانونية لدى طلاب وطالبات جامعة الزيتونة. (مؤتمر "نحو ثقافة قانونية اعرف حقوقك وواجباتك كمواطن أردني تحت سيادة القانون"، ٢٠١٠)

وفي عام ٢٠١١م، حذَّر رئيس منتدى الوصفية للثقافة القانونية وحقوق الإنسان المحامي محمد تحسين محيلان، من أن طلاب الجامعات تنقصهم الثقافة القانونية، وأكد أن المسئولية مشتركة تقع على عاتق وزارة التربية والتعليم والإعلام والأسرة والبيئة التي يعيش به الطالب الجامعي، وهي أحد أسباب العنف المجتمعي المنتشر في الجامعات. (محيلان، ٢٠١١)، وفي مؤتمر"ثورة ٥٢ يناير ومستقبل التعليم في مصر" خلال الفترة ٣١ - ٣١ يوليو ٢٠١١م، قدم محمد السيد بحثًا تناول واقع الثقافة القانونية في مناهج المرحلة الثانوية العامة (محمد، ٢٠١١).

وفي العام نفسه، نشر الباحثان: زكي بن عبد العزيز بودي وأمير بن إبراهيم القرشي بحثهما، وهو دراسة ميدانية لمستوى الثقافة القانونية لدى طلبة جامعة الملك فيصل. استهدفت الدراسة الكشف عن مدى إلمام طلبة جامعة الملك فيصل بالثقافة القانونية المتعلقة بوعيهم بالقوانين واللوائح الدراسية الجامعية. وقد تم تطبيق اختبار تحصيلي على عينةٍ مكونة من (٩٦٨) طالبًا وطالبة من كليات الجامعة كافة. وقد أسفرت النتائج عن ضعف مستوى طلبة عينة البحث بصفة عامة في معرفتهم بالثقافة القانونية التي تتعلق بمعرفتهم باللوائح والقوانين الجامعية، فضلًا عن الفروق دالة بين الطلاب والطالبات في اختبار الثقافة القانونية، لصالح الطالبات. (أحمد، ٢٠١١)

وفي عام ٢٠١٢م، ناقش الباحث إسلام فوزي أنس رسالته للماجستير من قسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة دمنهور بعنوان: الثقافة القانونية لدى الشباب وعلاقتها بالسلوك الإجرامي: دراسة تطبيقية على طلاب فرع جامعة الإسكندرية بدمنهور. وبدأ الباحث بالإشارة إلى أنه فى ضوء التطورات الحادثة على المستوى العالمى والمحلى تقع على الثقافة القانونية مسئولية إعداد المواطن القادر على مواجهة الحياة فى هذا المجتمع ومواكبة التغيرات والمشاركة فى إحداث التقدم مما يلزم إحداث نقلة نوعية فى شخصية الشباب، حتى لا تحدث عزلة بينهم وبين المجتمع. كما أكد أن الثقافة القانونية تُعد الطريق إلى مشاركة الشباب فى إحداث التقدم ومسايرة التغير. فالثقافة القانونية يمكن النظر إليها على أنها جملة المعارف القانونية التى تشتمل على القواعد والقوانين المنظمة للحياة اليومية، والتى يجب أن يكتسبها الإنسان بوصفه عضوًا فى المجتمع المصرى؛ بهدف تعريفه بحقوقه فيمارسها، وواجباته فيؤديها فى ضوء الدستور المصرى، حيث إن الثقافة القانونية هى ثقافة يحتاج إليها كل أفراد المجتمع، وخاصة الشباب. (أنس، ٢٠١٢)

وفي الأردن كان هناك تحقيق صحفي عن الثقافة القانونية.. غيابها عند الطلبة من أهم أسباب «تورطهم» بالمشاجرات. بدأ التحقيق بالإشارة إلى إن الطلبة يدخلون إلى الجامعات وهم لا يملكون أي ثقافة قانونية يُعتد بها، وهم يعتقدون أن أكبر مشكلة سوف تُحل بفنجان قهوة، كما أن عدم تطبيق القوانين على الطلبة الذين يقومون بالمشاكل لعبَ دورًا كبيرًا في انتشار ظاهرة العنف، ولكن إذا كانت هناك حملة توعية حقيقية بقانون العقوبات في المدارس والجامعات مع التزامٍ بتنفيذ هذه القوانين على الجميع، فبالتأكيد حينها سنتخلص من مظاهر العنف في المدارس والجامعات. وفي سياق التحقيق الصحفي، شدَّد الدكتور حسين الخزاعي (أستاذ علم الاجتماع المشارك في الجامعة الأردنية) على أهمية تدريس الثقافة القانونية للطالب في المدارس؛ وذلك لتنشئة الطلبة على معرفة القوانين والأنظمة التي تحكم سلوكيات الفرد في المجتمع، وتعرفه بقيمة الالتزام بعدم مخالفة الأنظمة والقوانين حتى لا يعرض نفسه للعقوبة الرسمية، وخاصة ما يُعرَف بجرائم الأحداث، وهم الذين أعمارهم اقل من ١٨ سنة، وفي هذا الصدد يؤكد الخزاعي أيضًا أن تعليم الطلاب الحقوق والواجبات المطلوبة منهم في المدرسة، يرسخ مفاهيم الالتزام في أداء

واجباتهم التعليمية، وعدم الاعتداء على الزملاء في المدرسة أو المشاركه في أعمال الشغب والمشاجرات التي تجري داخل أسوارها، وأيضا يساعد على تهيئة جو تعليمي في المدرسة، وأيضًا يشجع على التعليم والتعاون والتنافس الشريف وعدم الاعتداء على ممتلكات المدرسة. (الدقس، ٢٠١٢)

كما شهد عام ٢٠١٣ دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للحياة الجامعية، ضمن عنوان رئيس هو الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات، حيث سعت الدراسة إلى الوقوف على مدى إلمام طلاب الجامعات بالتشريعات المنظمة للحياة الجامعية، ووصولًا لوضع تصورٍ مقترح لكيفية نشر الثقافة القانونية بين طلاب الجامعة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على استبانة لقياس مستوى الثقافة القانونية شملت الجوانب الآتية: التشريعات الخاصة بالدراسة والامتحانات، والتشريعات الخاصة بالتأديب، والتشريعات الخاصة برعاية الشباب. وقد تم تطبيقها على عدد (٥٠٥) طالب وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى ضعف ثقافة طلاب الجامعات بالتشريعات المنظمة للحياة الجامعية. (الحرون، ٢٠١٣)

وفي عام ٢٠١٤م، ناقش الباحث أحمد ماهر خليفة إدريس بحثه للماجستير بعنوان" الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات المصرية (دراسة حالة)" بمعهد الدراسات التربوية – جامعة القاهرة. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات المصرية، ودور جامعة القاهرة وآلياتها - دراسة حالة - في نشر الثقافة القانونية الخاصة بتمكين الطالب من الوعي بالحقوق والواجبات الشخصية، والسياسية، والاجتماعية المكتسبة عبر الدساتير المصرية (دستور ١٩٢٣، دستور ١٩٥٤، دستور ١٩٧١، الإعلان الدستوري ٢٠١١، دستور ٢٠١٢، دستور ٢٠١٤)، خاصة في ظل المرحلة التي تمر بها مصر عقب ثورتي: ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيه ٢٠١٣، والتي جعلت قضية الوعي بالحقوق والواجبات أمرًا حتميًّا؛ من أجل الحفاظ علي دولة القانون التي تحقق مطالب الثورتين من عدالة اجتماعية وحرية مسئولة. كما هدفت الدراسة إلى وضع تصورٍ مقترح لنشر الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات المصرية. (خليفة، ٢٠١٤)

وفي الكويت، أكد أحد الصحفيين على أهمية كتاب الدكتور عبد الرحمن الأحمد ٠عميد كلية التربية السابق في جامعة الكويت) الصادر بعنوان "الثقافة القانونية للشباب" المتضمن دراسة ميدانية حول تدهور الثقافة القانونية للشباب الكويتي، وإن اقتصرت الدراسة على معرفة رأي عينة عشوائية من منتسبي جامعة الكويت (٦٦٣ طالبًا وطالبة خلال الفترة من عام ٢٠١١/٢٠١٠)، فإنها تعتبر من الدراسات المهمة جدًّا، حيث كشفت عن مدى ضحالة المستوى الثقافي والوعي القانوني لدى شريحة مهمة من المجتمع الكويتي، وهم طلبة جامعة الكويت. (العمار، ٢٠١٤)

وفي السعودية، نظمت جامعة الملك عبد العزيز، من خلال اللجنة الاجتماعية بكلية الاقتصاد والإدارة، دورة بعنوان "الثقافة القانونية للطالب الجامعي"، والتي تهدف إلى تزويد الطلاب بكل ما يفيدهم في حياتهم الدراسية والمستقبلية من مواضيع ثقافية وإدارية وعملية مختلفة. (جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، ٢٠١٤)

وفي أكتوبر من عام ٢٠١٥م، نظمت كلية القانون بجامعة قطر اللقاء التعريفي بنادي الثقافة القانونية الفرنسية، وتم خلال هذا اللقاء الإعلان عن إنشاء نادي الثقافة القانونية الفرنسية بالتعاون مع السفارة الفرنسية في قطر. ويدخل تنظيم هذا النادي في إطار تعزيز الدور الأساسي لكلية القانون في جامعة قطر لخدمة المجتمع والحاجة إلى الانفتاح على تجارب قانونية ناجحة وحضارات مختلفة، مع الحرص على التمسك بالهوية العربية والحضارية لدولة قطر. (كلية القانون، جامعة قطر، ٢٠١٥)

وفي لقاء صحفي بالكويت عام ٢٠١٧م مع رئيس قسم القانون الجزائي بكلية الحقوق بجامعة الكويت د. مشاري العيفان، أشار إلى أن الثقافة القانونية لدى طلبة الجامعة من غير الحقوقيين محدودة، حيث اتضح أن الثقافة القانونية لطلبة الجامعة يستمدونها من البيئة ومن أصدقائهم، إضافةً إلى وسائل الإعلام وما يعرضه التلفاز من مسلسلات، لذا نجد معظم معلوماتهم من هذين المصدرين، وهي معلومات في الأغلب غير موافقة للقوانين بالبلاد، لذا تأتي هذه المقررات العامة لتصحيح المعلومات الخطأ. (العيفان، ٢٠١٧)

كما شاركت الثقافة القانونية في عددٍ من فعاليات معرض القاهرة الدولي للكتاب لعام ٢٠١٧، حيث دشن رئيس هيئة الكتاب ورئيس المعرض موسوعة الثقافة القانونية، والتي يشرف عليها المستشار الدكتور خالد القاضي، بصدور ثلاثة كتب، هي:

١- الحماية الدستورية لحرية الرأي للمستشار، الدكتور عبد العزيز سالمان- نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا.
٢- إشكاليات التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة قانونية عن مصر، للدكتور أحمد رفعت- أستاذ القانون الدولي وسفير مصر لدى اليونسكو الأسبق.
٣- بين القضاء والوزارة، للمستشار عادل عبد الحميد- رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل الأسبق.

وقد أُقيمت ندوات متخصصة لمناقشة تلك الإصدارات، وقد أكد "القاضي" في تلك الندوات أن الموسوعة تهدف لنشر الثقافة القانونية لجميع فئات وأعمار الشعب؛ لتصويب المفاهيم القانونية المغلوطة وتجلية الغامض منها في أسلوبٍ سهلٍ يسيرٍ على القارئ العادي وليس المتخصص، وأن

سعرها رمزي لتنازل المؤلفين عن حقوقهم المالية (الثقافة القانونية في معرض القاهرة الدولي للكتاب، ٢٠١٧). كما تتضمن سلسلة "موسوعة الثقافة القانونية"، كتاب "الحماية القانونية للمرأة" للدكتور والمستشار خالد جمال، وأيضًا كتاب "المنطق القضائى في ضوء القانون وأحكام المحاكم المصرية" للأستاذ الدكتور فهمي عبد العظيم، بالمشاركة مع بروفيسور من كندا. وفي مايو من العام نفسه، صدر الكتاب الرابع ضمن الموسوعة نفسها بعنوان: "المواجهة القانونية لظاهرة الفساد" للمستشار الدكتور عبد المجيد محمود- النائب العام الأسبق.

وفي جامعة عجمان، أطلقت كلية القانون مبادرة "الثقافة القانونية ضرورة مجتمعية"؛ بهدف نشر الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع. (عجمان، ٢٠١٧)

ويتضح لنا من العرض السريع السابق أن قضية "الثقافة القانونية" يكتب فيها ويبحث في قضاياها متخصصون في مجالات التربية، والاجتماع، والقانون ... هذا فضلًا عن مدى الأهمية التي تحتلها الأبحاث والندوات والمؤتمرات الخاصة بالتربية القانونية والثقافة القانونية، بعد أن استشعر القائمون على أمر المجتمع مدى أهمية توعية أفراد المجتمع، بمختلف أعمارهم وتخصصاتهم، بالثقافة القانونية؛ إيمانًا منهم بأن الجهل بالمبادئ القانونية يترتب عليه العديد من المشكلات التي تعرقل تنمية المجتمع وتقدمه.

١-٧ مصطلحات الدراسة:

الثقافة القانونية في أبسط معانيها "أن يعرف الفرد ما له وما عليه". والتعريف الإجرائي للثقافة القانونية في هذا البحث هو: مجموعة المعارف والقواعد والنصوص والمبادئ القانونية التي تتعلق بحقوق وواجبات المواطن الإماراتي، المتضمنة في التشريعات والقوانين واللوائح والمواد التنفيذية الصادرة والموجَّهة له كمواطنٍ مثقفٍ فاعل.

ثانيًا – الإطار النظري للدراسة: الدور والمسئولية المجتمعية للمكتبات في تنمية الثقافة القانونية

٢-١ المسئولية الاجتماعية ومؤسسات المعلومات:

المسئولية الاجتماعية هي في المقام الأول رسالة صدقٍ وخدمة إنسانية تهدف إلى تحسين حياة المجتمع، من خلال تناول مشكلاتٍ معينة في بيئةٍ معينة وإيجاد حلول عملية لها (المسئولية الاجتماعية للمؤسسات، ٢٠٠٧). وفي دراسة مستقبلية للجمعية الأمريكية للجودة ASQ أصدرتها عام ٢٠٠٨م، تم اعتبار المسئولية الاجتماعية واحدة من بين سبعة مصادر للقوة ستشكل مستقبل العالم (Quality, ٢٠٠٩). وقد عرفت الجمعية الأمريكية للجودة "المسئولية الاجتماعية" بأنها تصرف الأفراد والمؤسسات بطريقة أخلاقية وبحساسية تجاه القضايا الاجتماعية والثقافية

والاقتصادية والبيئية (Quality، What does ASQ mean by "social responsibility"؟"، ٢٠١٠). كما تحددت المبادئ السبعة للمسئولية الاجتماعية في المعيار الاسترشادي الجديد للمنظمة الدولية للمعايير ISO ٢٦٠٠٠ في الآتي: المحاسبة، والشفافية، والسلوك الأخلاقي، واحترام اهتمامات الأطراف المعنية، واحترام دور القانون، واحترام القواعد الدولية للسلوك، واحترام حقوق الإنسان. (Joshi, ٢٠٠٩)

وتُعد المكتبات وغيرها من مرافق المعلومات نقاط الوصول الرئيسة للمعلومات المتاحة للجميع، هذا فضلًا عن كونها مؤسسات ذاكرة الإنسانية والتراث الثقافي. ويمكن لمجموعات المكتبات من كافة أنواع مصادر المعلومات وأشكالها المطبوعة والمسموعة والمرئية والإلكترونية أن تعكس الحضارات المتنوعة والثقافات المختلفة واللغات المتعددة. كما تحرص المكتبات على الحفاظ على خصوصية المترددين عليها وميولهم القرائية وسلوكهم المعرفي، ولا تفصح عنها لأية جهاتٍ أو أطراف أخرى. ونستعرض فيما يلي بعض أشكال المسئولية الاجتماعية لمرافق المعلومات: حرية التفكير والتعبير وتداول المعلومات (مطلب رئيس للديمقراطية)- الثقافة المعلوماتية (الوعي المعلوماتي)- الصناعات الثقافية واقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة- واجهة الحكومة الإلكترونية ومراكز إتاحتها والتدريب على خدماتها- تشريعات الملكية الفكرية والحفاظ عليها والتوعية بها- بيئة التعليم عن بُعد والتعلم الإلكتروني- النفاذ للمعلومات المجتمعية والخدمات العامة (المكتبات مراكز المجتمع).

وهكذا تُعد المسئولية الاجتماعية في المقام الأول رسالة صدقٍ وخدمة إنسانية تهدف إلى تحسين حياة المجتمع، من خلال تناول مشكلاتٍ معينة في بيئةٍ معينة وإيجاد حلول عملية لها. وهناك نوعان للمسئولية الاجتماعية للمكتبات: (شاهين، ٢٠١٠م)

١. المسئولية الاجتماعية للمجتمع الخارجي تجاه المكتبة كمراكز للذاكرة الإنسانية والثقافة والحضارة، وهي ما يجب أن تبحث عنه إدارة المكتبة النشيطة المدركة للفرص الخارجية المفيدة.
٢. المسئولية الاجتماعية للمكتبة تجاه المجتمع الخارجي على اختلاف مستوياته، حيث تبدأ بالمكتبة نفسها ثم المؤسسة الأم التي تضمها، لتمتد خارج دائرة المؤسسة الأم وتنطلق للمجتمع الخارجي... وهكذا.

٢-٢ مفهوم الثقافة القانونية:

للثقافة أوجه كثيرة من بينها الثقافة القانونية، وهناك الثقافة الصحية– الثقافة الاقتصادية– الثقافة الرياضية – الثقافة السياسية– الثقافة البيئية– الثقافة الدينية...

يعتقد بعضنا أن التربية القانونية أو الثقافة القانونية تتطلب تعليمًا قانونيًّا متخصصًا، ولكن الواقع يشير إلى أن الهدف من التربية القانونية هو تنمية وعي أفراد المجتمع بالقانون، من خلال تزويدهم بالمعارف والمفاهيم والاتجاهات والمبادئ المرتبطة ببعض القوانين والتشريعات واللوائح التي ترتبط بطبيعة الوضع المهني داخل المجتمع، حيث تمثل الثقافة القانونية إحدى مكونات الثقافة العامة للفرد، والتي يستوجب على الإنسان اكتسابها؛ بهدف تعريفه بحقوقه فيمارسها وواجباته فيؤديها. (أحمد، ٢٠١١)

عرفها أحمد عبد المطلب، ١٩٩٣م بأنها "حفظ وفهم واستيعاب الأفكار والمعلومات التي تتعلق بموضوعٍ أو عدة موضوعاتٍ وثيقة الصلة بالنظم السائدة في مجتمعٍ ما أو عدة مجتمعات، والقواعد والنصوص القانونية التي تنظم سلوك الأفراد في هذا المجتمع". (عبد المطلب، ١٩٩٣)

وعرفها حسام الدين حسين، ١٩٩٥م بأنها "اصطلاح تعليمي تربوي يمثل إحدى مكونات الثقافة بصفة عامة، وتشمل المفاهيم والاتجاهات والمهارات المتعلقة بالمشكلات القانونية ذات الأهمية الاجتماعية لأي فرد". (الحميد، ١٩٩٥)

وعرفتها فاطمة عبد القادر، وسهير حوالة، ١٩٩٥ م بأنها "جملة المعارف التي تشتمل على القواعد والقوانين المنظمة للحياة اليومية، والتي يجب أن يكتسبها الإنسان بوصفه عضوًا في المجتمع؛ بهدف تعريفه بحقوقه فيمارسها وواجباته فيؤديها؛ وذلك في إطار فلسفة المجتمع وأهدافه". (حسن وحوالة، ١٩٩٥)

وفي مجال المكتبات والمعلومات ينتشر مفهوم وبرامج "الثقافة المعلوماتية"، ولمؤسسات المعلومات والعاملين بها تجارب وخبرات متنوعة؛ من أجل نشرها وترسيخ دعائمها وتحويلها من دعوة للفهم وتقدير الأهمية إلى شهادة عملية في الواقع الميداني تثبت مستوى وعي الفرد (المواطن) بالمهارات والمعارف الأساسية؛ ليُصنَّف ضمن فئة المثقفون معلوماتيًّا. وتجدر الإشارة إلى أن هناك درجاتٍ ومستوياتٍ مختلفة للثقافة المعلوماتية تتنوع وفق المرحلة التعليمية، وبتنوع المسار المهني (الوظيفي). ويمكن اقتراح مستويات للثقافة القانونية ومجالات مختلفة أيضًا، كالآتي: الثقافة القانونية لطلاب المدارس- الثقافة القانونية لطلاب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والباحثين- الثقافة القانونية للعامة (للمواطن)- الثقافة القانونية للمتخصصين (المهنيين: أطباء – مهندسين – تجاريين – زراعيين – معلوماتيين - مثقفين...إلخ).

وأغلب الظن أن ما ينطبق على دعائم الثقافة المعلوماتية يمكن أن ينطبق على الثقافة القانونية. هناك جهود عالمية لإرساء معايير ومواصفات لها، منها ما يرتبط بالمواطن بصفةٍ عامة (الحقوق والواجبات)، ومنها ما يتعلق بطلاب المدارس وطلاب الجامعات وطلاب البحث العلمي، ومنها ما يرتبط بالعاملين في الوظائف الصحية، والوظائف الدبلوماسية والوظائف الهندسية

والإعلامية وغيرها.

على سبيل المثال: مجالات الثقافة القانونية لطالب المدرسة أو الجامعة أو ما يُعرَف بالحقوق والواجبات وآداب الطالب الجامعي، يمكن أن تشمل الآتي: انتهاك الملكية الفكرية والسرقات العلمية– المشاجرات مع الأقران ومع الأساتذة والمعلمين– السرقة –إطلاق الإشاعات– التحرش الجنسي– ارتداء الملابس غير اللائقة– تخريب وإتلاف الممتلكات العامة– التدخين– تناول المواد المخدرة- الغش بكل أنواعه ووسائله...

بينما يمكن لمجالات الثقافة القانونية التخصصية للعاملين في مؤسسات المعلومات أن تشمل الآتي: لوائح وتشريعات مؤسسات المعلومات واتحاداتها وجمعياتها المهنية- العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتعاون- تراخيص البرمجيات وأنظمة المعلومات- معاهدات الوصول الحر للمعلومات ومصادرها وأنظمتها- ضوابط الإتاحة الحرة للمعلومات ومصادرها- قوانين الملكية الفكرية وعقوبات الانتحال والسرقات العلمية والاستنساخ غير القانوني- قانون الوثائق- قانون حرية تداول المعلومات- قانون المخطوطات- قانون التوقيع الإلكتروني- قوانين الجرائم المعلوماتية والإنترنت...إلخ.

كما يتوجب علينا ذكر مجالات اهتمام الثقافة القانونية للمثقفين، كما تضمنتها وثيقة المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمتمثلة في: حماية الملكية الفكرية، والتعايش بين المبدعين ومتلقي الثقافة، ودعم الثقافة من خلال استخدام مصادرها القانونية، وأخيرًا إذكاء وعي متلقي الثقافة في الواقع الرقمي الجديد. (الفكرية، المنظمة العالمية للملكية؛ مؤسسة الثقافة القانونية (فونداتسيا ليجالنا كولتورا- بولندا)، ٢٠١٤)

٢-٣ أبعاد الثقافة القانونية:

تنقسم مكونات البناء الثقافي بشكلٍ عام إلى جوانب ثلاثة يجب الاهتمام بكلٍّ منها، يمكن أن نوجز عرضها فيما يلي:

- المعرفة: يمثل الجانب المعرفي نقطة الانطلاق لبناء ثقافة الفرد القانونية، فلا يمكن أن تبنى ثقافة قانونية توجه سلوكيات الأفراد وتحكم عاداتهم ما لم يتوافر لها الجانب المعرفي الذي يؤسس لها ذلك.
- الجانب القيمي: وهو يمثل الموجِّه لسلوكيات الفرد وأداءاته في المواقف المختلفة، ويُطلق عليه أيضًا المجال الانفعالي أو العاطفي. وهو ما يعني أنه عند بناء الثقافة القانونية للفرد ينبغي تقديم الجوانب المعرفية القانونية في إطارها القيمي والمجتمعي، وأهمية الالتئام بالقواعد القانونية والفوائد التي تعود على الفرد والمجتمع من ذلك.

- الجانب السلوكي: ويعمل هذا الجانب على تكوين وتنمية المهارات التي تتطلب مواقف استخدام ما بُني من معارف وما اكتسب من قيم في سياقاتها في العمل. ويتدرج هذا الجانب أيضًا في ست مستوياتٍ تبدأ بالملاحظة، والتقليد، ثم التجريب، والممارسة ثم الإتقان، والإبداع.

ومن خلال عرض مكونات الثقافة القانونية، يمكننا القول بأنها تتكون من شقين أساسيين هما: ثقافة العلم بالقانون وثقافة احترام القانون، فالشق الأول ثقافة العلم بالقانون يعني الإلمام بقدر من المعارف القانونية التي تساعد في مواجهة وحل بعض المشكلات التي قد تعترض الإنسان وتكون الكلمة الأولى فيها للقانون، بينما الشق الثاني ثقافة احترام القانون تعني الممارسة والتطبيق العملي للثقافة القانونية وتحويلها إلى سلوكٍ راسخ، والتي بدونها تتحول الثقافة القانونية إلى ثقافة نظريات وكلام وليس ثقافة عملية. (الحرون، ٢٠١٣)

٢-٤ مسارات نشر الثقافة القانونية:

هناك خمسة مسارات أساسية لنشر الثقافة القانونية على مستوى المجتمع، وتشمل الآتي:

المسار الأول: النشر والإعلام وإتاحة الإصدارات (المطبوعة والإلكترونية)، وتشمل الصحف والمجلات، والإذاعة والتلفزيون، والكتب والنشرات. ومثال ذلك الدور البارز للمطابع الأميرية بمصر، حيث تحرص على نشر الإصدارات القانونية في أكبر عددٍ من مراكز البيع المنتشرة على مستوى الجمهورية. كما يشمل المسار نفسه المحتوى الإلكتروني، سواء المادي الملموس أو المتاح على شبكة الإنترنت.

المسار الثاني: المكتبات بأنواعها المختلفة من خلال ما توفره المكتبات بأنواعها المختلفة من مكتباتٍ مدرسية ومكتباتٍ جامعية ومكتباتٍ عامة وغيرها، بما تضمه من مجموعات متنوعة، وما تقدمه من خدماتٍ على اختلاف أنواعها، وأنشطة تثقيفية وتوعوية تضم المعارض والندوات والمحاضرات العامة وغيرها.

المسار الثالث: مؤسسات التعليم، وتشمل مؤسسات التعليم في معظم دول العالم، بما في ذلك مصر، المؤسسات المعنية بالآتي: التعليم العام الأساسي- قبل الجامعي (الحكومي والخاص)- التعليم الفني والتدريب- التعليم الجامعي أو العالي (الحكومي والخاص)- برامج الدراسات العليا- البحث العلمي.

المسار الرابع: الندوات والمؤتمرات التي تنظمها مؤسسات الدولة على اختلاف أنواعها.

المسار الخامس : شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها من مواقع التواصل على شبكة الإنترنت.

ثالثًا– الدراسة التقييمية: دائرة القضاء بـ(أبوظبي) أنموذجًا

٣-١ حكومة الإمارات جهود تعاونية من أجل الثقافة القانونية:

لا تدخر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة جهدًا في سبيل تعزيز كفاءة النظام القضائي، من خلال التطوير المستمر، واطلاع الجمهور على القوانين، ونشر التوعية القانونية في المجتمع، والمساعدة القانونية والإرشاد (تعزيز كفاءة النظام القضائي، ٢٠١٩). وفي هذا الإطار تحرص الحكومة على الآتي:

إطلاع الجمهور على القوانين: تتيح دولة الإمارات للجمهور إمكانية الوصول إلى قوانينها والاطلاع عليها من خلال الجريدة الرسمية، والتي تُنشر فيها القوانين الاتحادية في فترة أقصاها أسبوعين من تاريخ توقيعها من قِبل رئيس الدولة بعد تصديقها من قِبل المجلس الأعلى للاتحاد. وتدخل هذه القوانين حيز التنفيذ بعد شهرٍ من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية، ما لم ينص القانون على تاريخٍ آخر. وتوفر العديد من الروابط الإلكترونية يمكن من خلالها الاطلاع على القوانين المحلية في إماراتي: أبو ظبي ودبي، من خلال الروابط التالية: الجريدة الرسمية لإمارة أبو ظبي- الجريدة الرسمية لإمارة دبي- الإمارات الأولى عربيًّا في سيادة القانون للعـــام الثاني على التوالي (جريدة البيان)- التشريعات والقوانين الاتحادية- البوابة الرسمية لحكومة دبي.

توعية المجتمع بالقانون: تحرص حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على أن يكون المجتمع على علمٍ ودراية بالقوانين، والتشريعات، والنظام القضائي، وأطلقت عددًا من المبادرات لزيادة مستوى الوعي القانوني للعامة، والتي شملت الآتي:

- مجلة الميزان: تصدر وزارة العدل في دولة الإمارات مجلة الميزان، وهي دورية شهرية تُعنى بالتطورات القضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتشريعات، وحملات التوعية.
- برنامج "زيارة مغرد": دشنت محاكم دبي برنامج "زيارة مغرد"؛ لفتح قنواتٍ جديدة للتواصل مع مختلف شرائح المجتمع بصورة منظمة. ويتيح البرنامج للأفراد زيارة مرافق محاكم دبي، والتعرف على النظام القضائي المعمول به في المحاكم والإجراءات والخدمات التي تقدمها للمتقاضين، ويتضمن كذلك لقاء مع قاضٍ من محاكم دبي لتعريفهم بمهمته وأسرارها والتحديات التي يواجهها في عمله كقاضٍ.
- برنامج "سهيل": أطلقت محاكم دبي برنامج "سهيل"؛ لتحفيز الموظفين على القيام بأعمال تطوعية تخدم المتعاملين، من خلال تقديم العون والمساعدة لهم وتوجيههم إلى الموقع السليم للخدمة التي يرغبون في الحصول عليها. ويقوم البرنامج على تسجيل الموظفين الراغبين

بالتطوع لتقديم هذه الخدمة التي تكون ساعتين يوميًّا خلال أوقات الذروة في قاعة الخدمات المركزية " نايف".

- حملة المحكمة الذكية: في عام ٢٠١٣، أطلقت محاكم دبي حملة "المحكمة الذكية"؛ بهدف تقديم أفضل فكرة لتطوير وتحسين الخدمات والإجراءات، من خلال تطبيقات الهواتف الذكية، وذلك تحت شعار "مقترحاتك تصنع المستقبل"، دعمًا منها لترشيح مدينة دبي لاستضافة إكسبو ٢٠٢٠. كما تم توجيه الدعوة لجميع العاملين في السلك القضائي والقانوني في إمارة دبي لطرح أكبر قدرٍ من الأفكار الإبداعية التي تسهم في تحقيق الارتقاء بالعمل في محاكم دبي وتطوير الخدمات والإجراءات وتحسينها، من خلال تطبيقات الهواتف الذكية. وأتاحت محاكم دبي المجال أمام جميع موظفي حكومة دبي للمشاركة في الحملة إلى جانب المحامين والخبراء وطلبة كليات القانون.

إنشاء مكتب ثقافة احترام القانون: أنشأت وزارة الداخلية مكتب ثقافة احترام القانون؛ بهدف رفع مستوى الوعي القانوني، وترسيخ ثقافة احترام القانون لدى جميع أفراد المجتمع بمختلف أعمارهم وفئاتهم، من خلال منهجين هما: الثقافة القانونية التي تمحو الجهل القانوني، وثقافة احترام القانون التي تعتمد على إيجاد علاقة إيجابية بين الفرد والقانون.

إنشاء معهد التدريب والدراسات القضائية: أنشئ معهد التدريب والدراسات القضائية في مدينة (أبو ظبي) بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٩٢م، وأصبح المعهد هيئة اتحادية مستقلة بموجب القانون الاتحادي رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤.

زيادة مستوى المعرفة القانونية لدى الأطفال والمراهقين: تعتبر ظاهرة جنوح الأحداث من الظواهر الاجتماعية السلبية التي تواجه المجتمع، وتشكل نسبة كبيرة من القضايا التي تعالجها دوائر النيابة العامة في الدولة. وبيَّنت الإحصائيات أن نسبة الإجرام والانحراف عالية لدى الأشخاص الذين يجهلونً التبعات القانونية المترتبة على أفعالهم، وكثيرًا ما تكون الجرائم المرتكبة من الأحداث وليدة اللحظة، ومن غير تخطيطٍ مسبق. ويمكن زيادة حسّ المسئولية لدى اليافعين من خلال رفع مستوى وعيهم وزيادة معرفتهم القانونية في سن مبكرة. ودعمًا لهذا التوجه، أعلنت دائرة القضاء في (أبو ظبي) عن مبادرة عام ٢٠١٥ عام ثقافة الطفل القانونية، وتهدف المبادرة إلى تبني الثقافة القانونية، والتي تساعد في الانتقال من التصدي للنزاعات في المجتمع نحو الحدّ من هذه النزاعات، من خلال تعريف فئة الشباب بمسئولياتهم القانونية وتربيتهم على احترام القانون منذ الصغر. وتضمنت المبادرة مقاطع فيديو قصيرة عن الأفعال الخاطئة وآثارها السلبية، مثل: الشجار في المدارس، واستعمال الهواتف النقالة لإهانة الآخرين أو إزعاجهم.

وتجدر الإشارة إلى جهود وزارة العدل في تنظيم وتنفيذ عددٍ من حملات التوعية القانونية التي شملت: حملة لجان التوفيق والمصالحة- حملة فاكتبوه- حملة التوعية بأعمال الكاتب العدل- حملات التوعية القانونية حول الجرائم الإلكترونية وحماية المستهلك في تعاملاته عبر الإنترنت- الحملة الوطنية للتوعية بحقوق الطفل- حملة التوعية بعمل الخبراء في المحاكم الاتحادية. (العدل، ٢٠١٩)

كما أطلقت وزارة الداخلية، من خلال قسم التثقيف المجتمعي بمكتب ثقافة احترام القانون، "برنامج توعية الأحداث"، بالتنسيق مع مركز رعاية الأحداث في القيادة العامة لشرطة (أبو ظبي). («الداخلية «تطلق برنامج توعية الأحداث، ٢٠١٥)

والجدير بالذكر هذه الخطوة الحضارية المتمثلة في قيام مكتب ثقافة احترام القانون، بالتعاون مع إدارة حقوق الإنسان في الأمانة العامة لمكتب وزير الداخلية، بإصدار "كتاب المعاقين حقوق وواجبات" بواسطة لغة برايل، التي اعتمدها لغة ثامنة لإصدارات مكتب ثقافة احترام القانون. وقد أعلن المكتب أنه ينوي طباعة المواد التثقيفية والتوعوية كافة الصادرة عن المكتب بطريقة برايل؛ بغية تمكين ذوي الإعاقة البصرية من الاطلاع على التشريعات والقوانين المعمول بها في الدولة، ورفع مستوى الوعي القانوني لديهم. (الخليج، ٢٠١١)

وفي عام ٢٠١٥م، أعدت وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة تقريرًا عن الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع. هدفت الدراسة إلى قياس مدى وعي المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة للجانب الثقافي بمختلف جوانبه ومدى تأثيره على سلوكهم. وقد استهدفت الدراسة الميدانية عينةً ممثلة لجميع أفراد المجتمع. وقد تم توزيع الاستبيان من خلال رابط إلكتروني تم إرساله عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة الى إرسال رابط الاستبيان كرسالةٍ نصية لهواتف المتعاملين، وكذلك تم تعبئة الاستبيان من قِبل المتعاملين في المراكز الثقافية التابعة للوزارة. كما تم تقسيم محاور الاستبيان إلى: التراث الوطني- التجانس الثقافي- القيم والمعتقدات- الجانب الاقتصادي- الفعاليات الثقافية (المتحدة، ٢٠١٥). ومن أبرز النتائج الإجمالية للدراسة أن نسبة الرضا العام عن الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع قد وصلت إلى ٩٤,٥%. كما أكدت الدراسة على ضرورة إيجاد مبادراتٍ لتشجيع المجتمع على زيارة المكتبات والاستفادة منها، بالإضافة إلى ترويج الفعاليات الثقافية المختلفة بين جميع إمارات الدولة وتنويعها لتراعي مختلف الجنسيات الموجودة في الدولة. هذا فضلًا عن ضرورة زيادة تفعيل دور المراكز الثقافية في عملية رفع نسبة التوعية، من خلال تنوع نشاطاتها ومبادرتها، لتشمل جميع شرائح وجنسيات المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار الترويج الجيد لها. ومن أبرز ما خرجت به من توصياتٍ الآتي: تبني برامج تخدم القيم الوطنية والاسلامية- إقامة المزيد من الفعاليات الثقافية التي تهتم بالهوية

الوطنية وتعزيز ومقوماتها- تفعيل دور المكتبات في نشر برامج ثقافية (دور المكتبات معدوم نوعًا ما)- التشجيع على القراءة بالجهات الحكومية- نشر الوعي بين أفراد المجتمع بطرقٍ مبتكرة ومحدثة. ومن أبرز المساهمات المهمة في المجال الثقافي والتوعوي هذه المبادرة الوطنية المعروفة بـ**مؤشر الإمارات الثقافي**، وقد اعتمد المؤشر الثقافي على أربعة محددات رئيسة، هي:

(١) نظرة المجتمع الإماراتي للعالم، من خلال التوجه الزمني والثراء الثقافي والمعرفة.

(٢) قيم المجتمع وفضائله، من خلال الهيكل الأخلاقي والفضائل الصغرى، والتعليم.

(٣) السلوك الاقتصادي للأفراد داخل المجتمع الإماراتي، من خلال رصْد العمل والإنجاز، ورؤية الأفراد للاقتصاد ومعدلات الازدهار، والجرأة والريادة في مجال الأعمال، والمنافسة والابتكار والتقدم الوظيفي.

(٤) السلوك الاجتماعي للأفراد، من خلال رصْد قناعتهم بدور القانون في تسير شئون الحياة، ومحيط التعارف والثقة القائمة بين أفراده، ومعدلات الترابط الأسري والمجتمعي، ورؤية الفرد لمصالحه مقابل المجموع ورؤيته للسلطة، ودور النخبة في الحياة العامة، والتكامل فيما بين الرجل والمرأة والأطفال.

كما تركز وزارة الثقافة وتنمية المعرفة في مشاريعها وبرامجها كافة على رفع مستوى الوعي الثقافي لدى أفراد المجتمع، والمحافظة على الهوية الوطنية وتعزيز مقوماتها، وتعزيز قدرات الموهوبين، والاستثمار الأمثل لطاقات الشباب الإماراتي، ورعاية المبتكرين والمبدعين، والحفاظ على تراثنا وقيمنا الأصيلة. (المعرفة، ٢٠١٧)

٣-٢ دائرة القضاء بـ(أبو ظبي) ومكتبتها أنموذجًا:

ضمن المخطط العام لإعادة هيكلة حكومة إمارة (أبو ظبي)، والذي بدأت ملامحه تبدأ في الظهور عام ٢٠٠٦، حرصت الحكومة على العمل وفق هيكلٍ متناسقٍ يقدم خدماتٍ عالميّة المستوى للجمهور بكافة القطاعات، لتدخل (أبو ظبي) مرحلةً جديدة من البناء لتنفيذ الرؤية الطموحة للإمارة؛ لتأخذ وضعها الطبيعي تدريجيًّا على خارطة العالم، لتنضم إلى قائمة أفضل خمس حكوماتٍ في العالم. ومن هذا المنطلق أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان- رئيس الدولة "حفظه الله"- بصفته حاكمًا لإمارة (أبوظبي)، القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٦، بإعادة تنظيم دائرة القضاء في إمارة (أبوظبي)، وجاء هذا القانون ليؤكد استقلالية القضاء ونزاهته وحياديته واستقلاله عن السلطة التنفيذية في الإمارة، منهجها سيادة القانون والعمل على استقلالية العاملين على تطبيقه.

وفي هذا السياق، جاء إطلاق الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت الذي تسعى الدائرة من ورائه إلى تحقيق جملة مقاصد، أبرزها: تعميق الثقافة القضائية والحقوقية، والتعريف برؤية الدائرة ورسالتها وأهدافها وهيكلها التنظيمي، وتمكين الجمهور داخل الدولة وخارجها من المعلومة القانونية الصحيحة الوافية، والوقوف على آرائهم وتعليقاتهم، كما يمكّن الموقع الجمهور من استخدام الوسائط الإلكترونية؛ للحصول على الخدمات القضائية والعدلية التي تقدمها الدائرة، بمزيدٍ من السرعة والسهولة. (عن دائرة القضاء، ٢٠١٩)

٣-٣ مكتبة دائرة القضاء بـ (أبوظبي) والثقافة القانونية:

المكتبة المركزية مكتبة قانونية متخصصة ثرية بالكتب والمراجع والدوريات والموسوعات ومجموعات الأحكام والقوانين، وفق آخر التعديلات، وتضم أكثر من ١٠ آلاف عنوان، ما يجعلها مؤهلة لتقديم خدمة ذات جودةٍ عالية للمشتغلين بالعمل القضائي والمتدربين القضائيين والباحثين من موظفي دائرة القضاء ومَن في حكمهم، فضلًا عن توفير خدمة مجتمعية عبر المساهمة في نشر الوعي القانوني والتشجيع على القراءة في مجتمع الإمارات. كما أن للمكتبة المركزية فروعًا في محكمة العين ومحكمة منطقة الظفرة.

٣-٣-١ تنمية المجموعات:

تحتفظ المكتبة بسياسة لتنمية المجموعات، وتتضمن السياسة بندًا صريحًا لنشر الثقافة القانونية. وهناك لجنة تُشكل سنويًّا؛ من أجل اقتناء مصادر المعلومات تتألف من: مدير الإدارة العامة- أحد المدعين العامين- عضو من مركز البحوث والدراسات التابع للدائرة- رئيس قسم النشر– عضو ممثل لأمناء المكتبات- عضو من الإدارة المالية لتولي الأمور المالية. وتتولى اللجنة المهام الرئيسة الآتية:

- اختيار مصادر المعلومات المناسبة لمكتبة دائرة القضاء في (أبوظبي) كمكتبةٍ قانونية متخصصة.
- تقييم مصادر المعلومات المهداة للمكتبة، وللجنة الحق في الإبقاء أو رفض الهدايا.
- تجميع مصادر المعلومات المختارة والمعتمدة من قِبل لجنة الاختيار وشراؤها مباشرة من مختلف المعارض أو الناشرين.
- النظر في حالات الكتب التي فقدها مستخدمو المكتبة للبت فيها فورًا وفقًا لتشريعات المكتبة.
- اتخاذ القرارات المتعلقة بالكتب التالفة التي تحتاج إلى إصلاحٍ أو استبعادها وفقًا لتشريعات المكتبة.
- اعتماد قوائم الاختيارات الناتجة عن المشاركة في معارض الشارقة و(أبوظبي) للكتاب، وذلك بعد مراجعتها.

٣-٣-٢ المستفيدون من خدمات نشر الثقافة القانونية:

المستفيدون من المكتبة هم: أعضاء السلطة القضائية، والباحثون والمهتمون بمجالات القانون، والمتدربون القضائيون، والمحامون المقيدون بجداول دائرة القضاء، والإداريون على مستوى قطاعات دائرة القضاء وإداراتها.

وهكذا تخدم مكتبة دائرة القضاء مجتمعًا من المتخصصين العاملين بالدائرة ومن خارجها شريطة الانتماء لوزارة العدل. ولهذا الغرض تخصص المكتبة مجموعاتها وخدماتها، وقد حددت المكتبة المستفيدين منها في الفئات الآتية: الإدارة العليا- أعضاء السلطة القضائية- المتدربين القضائيين- الباحثون والمهتمون في مجالات القانون- الإدارات المختلفة بالدائرة القضائية- محامون ملزمون بالدائرة القضائية. والجدير بالذكر أن القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة يعترف بثلاث فئاتٍ من المحامين: محامون ممارسون- محامون غير ممارسين- محامون تحت التدريب.

وقد تبين أن فئات المستفيدين من خدمات نشر الثقافة القانونية تشمل:

أعضاء السلطة القضائية التابعة لجهاز القضاء- موظفي دائرة القضاء في (أبوظبي)- موظفي المكتبة المركزية في دائرة القضاء في (أبوظبي)- المستخدمين العموميين لمكتبة دائرة القضاء- المحامين المسجلون في دائرة القضاء في (أبوظبي). وهو ما يعني أن دائرة الاستفادة أوسع من نطاق المكتبة، إلا أنه لا يسمح بدخول المكتبة لطلاب المدارس والجامعات، وبالتالي لا تتحقق الاستفادة من الخدمات والمجموعات من داخل المكتبة التقليدية.

٣-٣-٣ الخدمات المُقدَّمة لنشر الثقافة القانونية:

تعمل مكتبة دائرة القضاء على إتاحة الاطلاع على الإصدارات القانونية المطبوعة، سواء الصادرة عن وزارة العدل أو دائرة القضاء، كما تسمح بإعارتها وغيرها من مجموعات المكتبة المصرح بإعارتها الخارجية للفئات الثلاث الآتية فقط:

- أعضاء الدائرة القضائية.
- الباحثون من خارج أعضاء الدائرة القضائية.
- محامون مسجلون في الدائرة القضائية.

هذا، وتقدم المكتبة خدمات الرد على الاستفسارات والأسئلة القانونية للمستفيدين داخل المكتبة وخارجها، ويسمح بالتصوير في حدود المتعارف عليه في قوانين الملكية الفكرية دون مقابل مالي لذلك. كما تعمل المكتبة على تنفيذ استراتيجية وزارة العدل ودائرة القضاء، فيما يخص التوعية القانونية، ويتم التوزيع المجاني لمَن يسأل عن الإصدارات القانونية المطبوعة.

٣-٣-٤ الأنشطة الأخرى المُقدَّمة لنشر الثقافة القانونية:

تنظم دائرة القضاء بمفردها، وأحيانًا بالتعاون مع أطرافٍ مجتمعية أخرى، المحاضرات العامة والندوات والمؤتمرات التي تستهدف من خلالها نشر الوعي القانوني في المجتمع الإماراتي. وتجدر الإشارة إلى مشاركة دائرة القضاء في (أبوظبي) بجناحٍ في معرض (أبوظبي) الدولي للكتاب في عام ٢٠١٧، وذلك للمرة السادسة على التوالي، من خلال قسمٍ متميزٍ خاص بالمكتبة المركزية، عرضت من خلاله ما يقارب ٢٢٠ إصدارًا في المجال القانوني ومطبوعات لتوعية وتثقيف أفراد المجتمع.

٣-٣-٥ الحضور الإلكتروني للمكتبة على الإنترنت:

أطلقت دائرة القضاء في (أبوظبي) نظامًا إلكترونيًّا متكاملًا لإدارة مقتنيات المكتبة المركزية، والذي يتضمن نظام الإعارة والاسترجاع الذاتي للكتب، ونظام فهرسة عالمي وقواعد بياناتٍ عدة، ما يسهم في تقديم خدماتٍ متميزة للمستفيدين من المختصين في المجال القانوني، حيث تهتم إدارة الدائرة بالتطوير المستمر للخدمات مع التركيز على تعزيز نشر الثقافة القانونية وتوفير جميع السبل أمام الباحثين والدارسين والقانونيين؛ للاطلاع على مجموعة متميزة من المقتنيات التي يجري اختيارها بعناية ودقة عاليتين، من قِبل لجنة من المختصين في المجال القانوني والعلمي، بما يلبي احتياجات جميع المستفيدين. كما وفرت نظام الإعارة والاسترجاع الذاتي للكتب، فيما سيكون متاحًا لأعضاء السلطة القضائية وموظفي الدائرة والباحثين والقانونيين عبر البوابة الإلكترونية.

وقد حرصت دائرة القضاء على طباعة وتوفير الإصدارات التي تجمع التشريعات المحلية والاتحادية والاتفاقيات الدورية وأحكام محاكم النقض؛ لتكون عونًا للقاضي والباحث والمحامي، إلى جانب إتاحتها على الموقع الرسمي للدائرة على شبكة الإنترنت لنشر الثقافة القانونية. وتلعب " المكتبة الالكترونية" دورًا مهمًا في التعريف بالخدمات التي توفرها للدارسين والباحثين في المجال القانوني، وإتاحة الفرصة للطلبة للاستعانة بمصادرها؛ إذ تحتوي المكتبة على مجموعة من المقتنيات التي تخدم العمل القضائي. ويوضح الشكل(١) موقع المكتبة على الإنترنت. (الرقمية، ٢٠١٩)

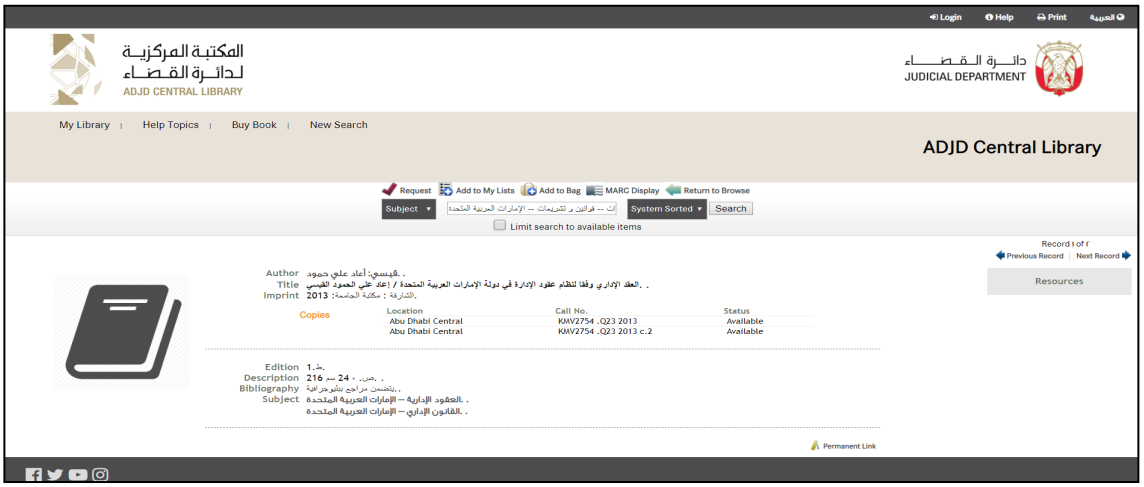

شكل(١) الحضور الإلكتروني للمكتبة المركزية لدائرة القضاء على الإنترنت

٣-٣-٦ المكتبة الإلكترونية لدائرة القضاء وتطبيقات الهواتف الذكية:

في إطار تحقيق استراتيجية دائرة القضاء - (أبوظبي) في نشر الثقافة القانونية، ونقل المعرفة، وتسهيل وصول الجميع إلى المصادر والمراجع القانونية الصادرة عنها، قامت الدائرة بإدراج إصداراتها القانونية كافة على موقعها الرسمي، وتعمل على متابعة تحديثها بشكلٍ دوري؛ وذلك استكمالًا لهدفها في نشر جميع الإصدارات بكافة الوسائل المتاحة. (الحكومية، ٢٠١٩)

ويوضح الشكل(٢) المحتوى الإلكتروني المتاح من خلال المكتبة الإلكترونية: أحكام محكمة النقض– سلسلة الاتفاقيات الدولية– سلسلة التشريعات الاتحادية– سلسلة التشريعات الرياضية– سلسلة التشريعات المحلية– سلسلة التعاون القضائي الدولي– سلسلة الدراسات القانونية– سلسلة القوانين بالإنجليزية– سلسلة تشريعات الشركات– سلسلة حقوق الإنسان– سلسلة مبادئ النقض.

شكل (٢) الأقسام الرئيسة لمصادر المعلومات القانونية المتاحة بنصوصها الكاملة عبر المكتبة الإلكترونية

وتمشيًا مع التطورات في التواصل الإلكتروني لمجتمع المستفيدين، لجأت المكتبة لإنشاء تطبيق الهاتف الذكي وإتاحته للمستفيدين (Department، ٢٠١٩)، شكل (٣). وأخيرًا تجدر الإشارة إلى قيام حكومة الإمارات بإطلاق أول متجرٍ حكومي للتطبيقات الذكية على مستوى العالم، وهو الذي يحتوى على أكثر من مائة تطبيقٍ متطور من قِبل الحكومة الاتحادية. يحتوي متجر حكومة الإمارات على مائة تطبيقٍ ذكي، وتم تطويرها من قِبل الحكومة الاتحادية، ويوفر المتجر قرابة سبعمائة خدمة للمتعاملين في مكانٍ واحد، ويهدف المتجر إلى أن تكون الخدمات الذكية جزءًا من الحياة اليومية لكل المواطنين، كما أن يكون الوصول إلى التطبيقات سهلًا وغير معقد، حيث إنه كلما كانت الخدمات أذكى، كان المجتمع أسعد والحياة تكون أفضل، وتعمل الحكومة على زيادة عدد الخدمات في المتجر، وتعمل على تشجيع الناس على الوصول إليها، ويستمر التنسيق بين كل الجهات الاتحادية والمحلية؛ من أجل ضمان تحقيق الهدف والرؤية، وهذا بالتحول الكامل إلى الخدمات الحكومية الذكية خلال الفترة المقبلة. (يوسف، ٢٠١٧)

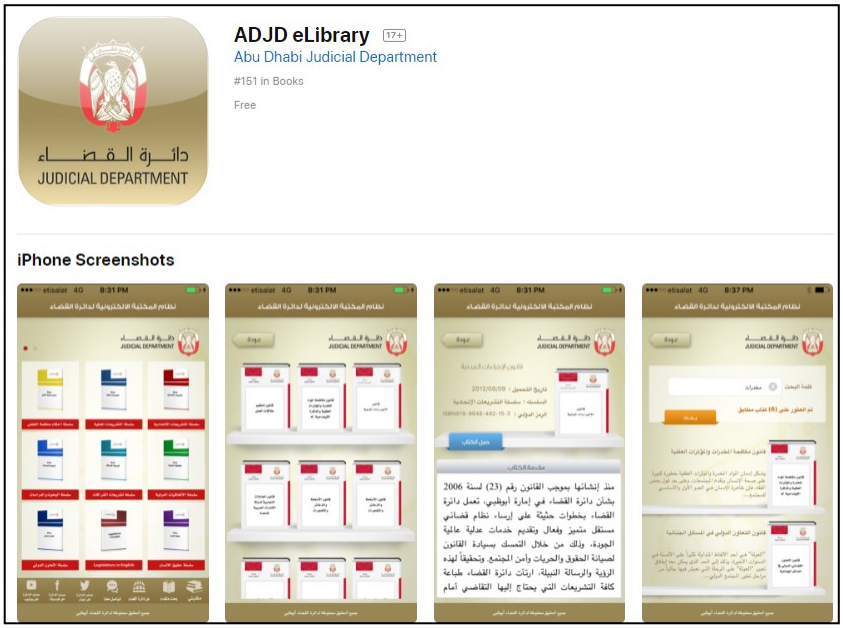

شكل(٣) تطبيق الهاتف الذكي لخدمات المكتبة الإلكترونية لدائرة القضاء

رابعًا– النتائج والتوصيات

٤-١ النتائج:

٤- ١- ١ المفاهيم المختلفة (العالمية والعربية والمحلية) في مجال الثقافة القانونية كواحدة:

يكتب في قضية "الثقافة القانونية" ويبحث في قضاياها متخصصون في مجالات التربية، والاجتماع، والقانون ...، هذا فضلًا عن مدى الأهمية التي تحتلها الأبحاث والندوات والمؤتمرات الخاصة بالتربية القانونية والثقافة القانونية، بعد أن استشعر القائمون على أمر المجتمع مدى أهمية توعية أفراد المجتمع بمختلف أعمارهم وتخصصاتهم بالثقافة القانونية، إيمانًا منهم بأن الجهل بالمبادئ القانونية يترتب عليه العديد من المشكلات التي تعرقل تنمية المجتمع وتقدمه. ومن بعض أشكال المسئولية الاجتماعية لمرافق المعلومات: حرية التفكير والتعبير وتداول المعلومات (مطلب رئيس للديمقراطية)- الثقافة المعلوماتية (الوعي المعلوماتي)- الصناعات الثقافية واقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة- واجهة الحكومة الإلكترونية ومراكز إتاحتها والتدريب على خدماتها- تشريعات الملكية الفكرية والحفاظ عليها والتوعية بها- بيئة التعليم عن بُعد والتعلم الإلكتروني- النفاذ للمعلومات المجتمعية والخدمات العامة (المكتبات مراكز المجتمع).

٤- ١– ٢ الأبعاد المختلفة للثقافة القانونية:

تتكون الثقافة القانونية من شقين أساسيين هما: ثقافة العلم بالقانون وثقافة احترام القانون، فالشق الأول ثقافة العلم بالقانون يعني الإلمام بقدرٍ من المعارف القانونية التي تساعد في مواجهة وحل بعض المشكلات التي قد تعترض الإنسان وتكون الكلمة الأولى فيها للقانون، بينما الشق الثاني ثقافة احترام القانون تعني الممارسة والتطبيق العملي للثقافة القانونية.

٤- ١– ٣ مسارات التنفيذ على أرض الواقع لبرامج الثقافة القانونية:

هناك خمسة مسارات أساسية لنشر الثقافة القانونية على مستوى المجتمع تشمل الإتاحة للمطبوعات والنشر الإلكتروني والمحاضرات وغيرها.

٤-١– ٤ الجهود المحلية أو الوطنية على مستوى دولة الإمارات العربية لرفع الوعي القانوني:

تتكاتف الجهود الحكومية بين الوزارات المختلفة: العدل والداخلية والثقافة وغيرها؛ من أجل نشر الوعي القانوني للمجتمع. وتجدر الإشارة إلى المبادرة الوطنية المعروفة بمؤشر الإمارات الثقافي الذي اعتمد على أربعة محدداتٍ رئيسة، نص المحدد الرابع على "السلوك الاجتماعي للأفراد من خلال رصد قناعتهم بدور القانون في تسيير شئون الحياة".

٤- ١- ٥ الدور الفعلي لمكتبة دائرة القضاء بـ (أبوظبي) في الثقافة القانونية:

تلعب المكتبة بمجموعاتها وخدماتها أدوارًا مميزة في هذا المجال. كما جاء إطلاق الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت الذي تسعى الدائرة من ورائه إلى تحقيق جملة مقاصد، أبرزها: تعميق الثقافة القضائية والحقوقية، والتعريف برؤية الدائرة ورسالتها وأهدافها وهيكلها التنظيمي، وتمكين الجمهور داخل الدولة وخارجها من المعلومة القانونية الصحيحة الوافية، والوقوف على آرائهم وتعليقاتهم، كما يمكّن الموقع الجمهور من استخدام الوسائط الإلكترونية؛ للحصول على الخدمات القضائية والعدلية التي تقدمها الدائرة، بمزيدٍ من السرعة والسهولة. وإجمالًا يمكن للمكتبات أن تدعم ثلاث مهام محورية: تشجيع القراءة، وإتاحة الوصول إلى المعلومات، ومساندة المجتمعات (الأنشطة الثقافية– دعم مؤسسات المجتمع – تنمية مهارات المواطنين... وغيرها).

٤- ١- ٦ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم خطط تنمية ونشر الثقافة القانونية:

في إطار تحقيق استراتيجية دائرة القضاء- (أبوظبي) في نشر الثقافة القانونية، ونقل المعرفة، وتسهيل وصول الجميع إلى المصادر والمراجع القانونية الصادرة عنها، قامت الدائرة بإدراج إصداراتها القانونية كافة على موقع المكتبة المركزية الإلكترونية، وتعمل على متابعة تحديثها بشكلٍ دوري؛ وذلك استكمالًا لهدفها في نشر جميع الإصدارات بكافة الوسائل المتاحة. وبذلك استثمرت إمكانات الإنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية.

٤-٢ التوصيات:

٤-٢-١ مطلوب من قيادة المكتبات الحريصة على تفعيل المسئولية المجتمعية والتوعية في المجالات المختلفة، بما في ذلك الوعي القانوني، أن تتحلى بالخصائص الآتية:

- الشخصية الاجتماعية وقبول الآخر.
- الحرص على المؤسسة وتعزيز دورها في خدمة المجتمع.
- الإلمام التام بالمؤسسة واحتياجات المجتمع وإمكاناته.
- التواصل والحرص على فتح قنوات التعاون والعمل المشترك.
- إعلاء المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

٤- ٢-٢ اهتمام الأنظمة التعليمية بالثقافة القانونية والتعريف بالقانون:

أثبتت معظم الأبحاث والدراسات أنه لا يُشار إليهما في مناهج التعليم ما قبل الجامعي، وأحيانًا كثيرة الجامعي، مما يترتب عليه الجهل بالقانون الذي قد يلازم الشخص معظم فترات حياته، وعندما يصبح فيما بعد مسئولًا، أو في موقع يحتاج منه اتخاذ قرار، نجده غير قادرٍ على اتخاذه مما يترتب عليه شلل حركة المؤسسة. ويمكننا العمل على نشر الثقافة القانونية واحترام

القانون والعمل على تطبيقه من خلال ما يلي:

- العمل على وضع مناهج خاصة بالتربية القانونية خلال المراحل التعليمية المختلفة، بدءًا من المرحلة الابتدائية حتى الجامعة.
- اهتمام البرامج التدريبية المختلفة للمعلمين بتنمية الوعي الثقافي لدى المعلمين، بحيث يتمكنون من نشر الثقافة القانونية لدى طلابهم.
- اهتمام الكليات بتوعية طلابها بالمبادئ القانونية الخاصة بطبيعة المهن التي سيلتحق بها الطالب عقب تخرجه من الجامعة.

٤- ٢- ٣ **تعزيز دور المكتبات ووسائل الإعلام** المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية في توعية أفراد المجتمع بالمبادئ العامة للقانون، من خلال برامج توعوية موجَّهة للجمهور بلغةٍ ميسرة؛ لكي تصل إلى أكبر عددٍ ممكنٍ من المتلقين. وهو ما يعني التأكيد على دور المكتبات المدرسية والعامة والجامعية على نشر الوعي بالثقافة القانونية وغيرها من الثقافات الأخرى.

٤- ٢- ٤ **تعاون المكتبات ومؤسسات المجتمع المدني** في نشر الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع، من خلال عقد الندوات والمؤتمرات العامة.

٤- ٢- ٥ **قيام المكتبات بتبسيط القوانين** واللوائح المختلفة وطبعها في كتيباتٍ موجزة، وتوزيعها على أكبر عددٍ ممكنٍ من أفراد المجتمع.

٤- ٢- ٦ **التأكيد على مبدأ لا مجتمع بغير قانون** ولا قانون بغير مجتمع.

المصادر

فاطمة عبدالقادر حسن، وسهير محمد أحمد حوالة. (أكتوبر، ١٩٩٥). الثقافة القانونية للمواطن المصري في عالم سريع التغير: دراسة ميدانية. تم الاسترداد من دار المنظومة: https://0810guzrc-1106-y-https-search-mandumah-com.mplbci.ekb.eg/Record/25008

مني محمد السيد الحرون. (٢٠١٣). الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات: دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للحياة الجامعية. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ٢٥٨-٣٠٥.

«الداخلية» تطلق برنامج توعية الأحداث. (٢٤ فبراير، ٢٠١٥). تم الاسترداد من الإمارات اليوم: https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2015-02-24-1.759620

Abu Dhabi Judicial Department. (2019). ADJD eLibrary. تم الاسترداد من https://apps.apple.com/ae/app/adjd-elibrary/id584737114

American Society for Quality. (2009). Perspectives on the Future of Quality. تم الاسترداد من https://secure.asq.org/perl/msg.pl/2009/08/leadership/perspectives-on-the-future-of-quality.pdf

American Society for Quality. (2010). What does ASQ mean by ”social responsibility”? تم الاسترداد من http://asq.org/social-responsibility/about/what-is-it.html

V.S. Joshi. (2009). CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY: ISO 26000 A guidance standard on Social Responsibility.

أبوظبي - الخليج. (٦ فبراير، ٢٠١١). إضافة لغة برايل لإصدارات "ثقافة احترام القانون". تم الاسترداد من الخليج: http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/cb79f9cf-36b5-44f1-bdcf-32daaa953b87

أحمد محمود عبد المطلب. (١٩٩٣). التربية ودورها في نشر الوعي القانوني واستتباب الأمن. مجلة كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط.

أحمد ماهر خليفة. (٢٠١٤). الثقافة القانونية لدي طلاب الجامعات المصرية: دراسة حالة. تم الاسترداد من https://cu.edu.eg/ar/Cairo-University-Faculty-News-5354.html

إسلام فوزي أنس. (٢٠١٢). الثقافة القانونية لدى الشباب وعلاقتها بالسلوك الإجرامي: دراسة تطبيقية على طلاب فرع جامعة الإسكندرية بدمنهور. تم الاسترداد من http://srv4.eulc.edu.eg/eulc_v5/libraries/Start.aspx?&.ScopeIDSelect=1&=SearchIdForm&fn=ApplySearch&.ScopeID=1SearchText1=%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%&.ItemType=24.2.582%D8%A7%D9%81%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9+%D9%84%D8%AF%D9%8A

الإمارات العربية المتحدة، وزارة الثقافة وتنمية المعرفة. (١٧ سبتمبر، ٢٠١٧). الدورة السابعة من ”مؤشر الإمارات الثقافي“ تنجز ٧٥% من البحث الميداني بإمارات الدولة. تم الاسترداد من الإمارات العربية المتحدة، وزارة الثقافة وتنمية المعرفة: https://beta.mckd.gov.ae/ar/news/the-seventh-session-of-the-uae-cultural-index-completes-75-of-/the-uae-field-research

الثقافة القانونية في معرض القاهرة الدولي للكتاب. (٢٠١٧). تم الاسترداد من https://goo.gl/8WVM5x

السيد، محمد السيد محمد. (٢٠١١). واقع الثقافة القانونية في مناهج المرحلة الثانوية العامة. مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر (الصفحات ٣٧١-٣٨١). القاهرة: معهد الدراسات التربوية - جامعة القاهرة.

الشيماء يوسف. (٢٠ نوفمبر، ٢٠١٧). متجر التطبيقات الذكية لحكومة الإمارات. تم الاسترداد من المرسال: https://www.almrsal.com/post/560879

الفكرية، المنظمة العالمية للملكية؛ مؤسسة الثقافة القانونية (فونداتسيا ليجالنا كولتورا - بولندا). (٢٠١٤). الحملة الاجتماعية "الثقافة القانونية". تم الاسترداد من http://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/ar/wipo_ace_9/wipo_ace_9_13.docx

القضاء، دائرة. (١١ يونيه، ٢٠١٩). المكتبة الإلكترونية. تم الاسترداد من دائرة القضاء: https://www.adjd.gov.ae/ar/pages/e-library.aspx

المسئولية الاجتماعية للمؤسسات . (١ يوليو، ٢٠٠٧). تم الاسترداد من الأسواق العربية: http://www.alaswaq.net/views/2007/07/01/9089.html

بودي، زكي بن عبد العزيز، القرشي، أمير إبراهيم أحمد. (٢٠١١). مستوى الثقافة القانونية لدى طلبة جامعة الملك فيصل : دراسة ميدانية. تم الاسترداد من دار المنظومة - المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الإنسانية والإدارية: https://0810guzrc-1106-y-https-search-mandumah-com.mplbci.ekb.eg/Download?id=488203&=file=olQ77oMYS1JrtE19Ok9C5OBhmuyLC429LYP0xdvzosg

تعزيز كفاءة النظام القضائي. (١٠ أغسطس، ٢٠١٩). تم الاسترداد من حكومة الإمارات: https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/justice-safety-and-the-law/promoting-the-competency-of-the-judicial-system-in-the-uae

ثناء أحمد جمعة. (٢٠٠٦). فاعلية برنامج تعلم ذاتي في تنمية بعض جوانب الثقافة القانونية لدي طلاب كلية التربية . القاهرة: جامعة عين شمس.

جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة. (٢٠١٤). الثقافة القانونية للطالب الجامعي: دروة تدريبية. تم الاسترداد من http://fea.kau.edu.sa/Pages-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-1.aspx

جامعة عجمان. (٢٠١٧). كلية القانون تطلق مبادرة "الثقافة القانونية ضرورة مجتمعية". تم الاسترداد من جامعة عجمان: https://www.ajman.ac.ae/ar/news/2017/abu-

obaida-school-visit-college-of-law-at-au.html
جعفر الدقس. (٢٠١٢). الثقافة القانونية ... غيابها عند الطلبة من أهم أسباب "تورطهم" بالمشاجرات. تم الاسترداد من الدستور الأردنية: https://goo.gl/Hs٤PLJ
جـــــواد الطـــالب. (٢٩ يونيو، ٢٠١٧). أهمية اشعاع الثقافة القانونية في الإدارات والمؤسسات العمومية. تم الاسترداد من المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية: https://democraticac.de/?p=47345
حسام الدين حسين عبد الحميد. (١٩٩٥). الثقافة القانونية لطلاب المرحلة الثانوية. المؤتمر العلمي السابع "التعليم وتحديات القرن الحادي والعشرين . الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس.
حكومة أبوظبي الرقمية. (أغسطس، ٢٠١٩). المكتبة المركزية لدائرة القضاء. تم الاسترداد من دائرة القضاء بـ(أبوظبي): https://library.adjd.gov.ae/*ara
خدمات أبو ظبي الحكومية. (أغسطس، ٢٠١٩). المكتبة الإلكترونية لدائرة القضاء. تم الاسترداد من دائرة القضاء: https://www.adjd.gov.ae/AR/Pages/E-Library.aspx
دائرة القضاء. (٢٠١٩). ADJD eLibrary - Abu Dhabi Judicial Department. تم الاسترداد من App Store : https://itunes.apple.com/ae/app/abu-dhabi-judicial-department/id584737114?mt=8
شريف كامل محمود شاهين. (٢٠١٠م). المسئولية الاجتماعية لمرافق المعلومات في البيئة الرقمية: دراسة حالة للمكتبة المركزية الجديدة لجامعة القاهرة. المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية: حلول عملية لقضايا مجتمعية. الكويت: جامعة الكويت، كلية العلوم الاجتماعية.
عثمان، عيد عبد الغني الديب. (٢٠٠٨). الثقافة القانونية في منهج التربية الوطنية بالمرحلة الثانوية: دراسة تقويمية. المؤتمر العلمي الأول- تربية المواطنة ومناهج الدراسات (الصفحات ٥٠٠-٥٤١). القاهرة: الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية.
علي شلتوت. (١٩٨٠). موضوعات جديدة في ميدان التربية من مدارس الحضانة إلى الجامعة، التربية الحياتية. الكويت: دار القلم.
عن دائرة القضاء. (٢٠١٩). تم الاسترداد من دائرة القضاء: https://www.adjd.gov.ae/About%٢٠Adjd
فاروق الأباصيري. (٢٠٠١). دور الثقافة القانونية في تنمية المجتمع. تم الاسترداد من الأهرام: http://www.ahram.org.eg/Archive/٢٠٠١/١١/٢٦/OPIN٦.HTM
كلية القانون، جامعة قطر. (٢٠١٥). نادي الثقافة القانونية الفرنسية بكلية القانون بجامعة قطر. تم الاسترداد من https://goo.gl/mZ٥fuL
محمد تحسين محيلان. (٢٠١١). غياب الثقافة القانونية لدى الطلاب هي من أهم أسباب العنف

الجامعي. تم الاسترداد من الحقيقة: http://factjo.com/fullnews.aspx?id=24885

محيي شحاتة سليمان. (١٩٩٣). العوامل البنائية المؤثرة على الوعي السياسي والقانوني، دراسة ميدانية في قرية مصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب.

مشاري العيفان. (٢٠١٧). الثقافة القانونية لدى طلبة الجامعة من غير الحقوقيين محدودة. تم الاسترداد من جريدة أكاديميا: https://goo.gl/TptMr٧

مؤتمر "نحو ثقافة قانونية اعرف حقوقك وواجباتك كمواطن أردني تحت سيادة القانون". (٢٠١٠). تم الاسترداد من جامعة الزيتونة، كلية الحقوق: www. news. arabworldnet. com

ناصر أحمد العمار. (٢٠١٤). ضعف الثقافة القانونية لطلبة المرحلة الجامعية، دراسة للدكتور عبد الرحمن الأحمد. تم الاسترداد من

http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=363515

وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠١٥). تقرير الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع. تم الاسترداد من وزارة الثقافة وتنمية المعرفة- الإمارات العربية المتحدة: https://www.google.com/search?

q=%D8%AA%D9%82%D8%&ei=OetNXdfUMNWGjLsP_qq4WA
B1%D9%8A%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B9%D9%
8A+%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%
8A+%D8%A8%D9%8A%D9%86+%D8%A3%D9%81%D8%B1%
D8%A7%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%
AA%D9%85%D8%B9

وزارة العدل. (٢٠١٩). حملات التوعية القانونية. تم الاسترداد من http://ejustice.gov.ae/portal/page/portal/eJustice%٢٠MOJ%٢٠Portal/campaigns

ملحق ـ قائمة المراجعة لبحث الدور والمسئولية المجتمعية للمكتبات في تنمية الثقافة القانونية: دائرة القضاء بـ (أبوظبي) أنموذجًا

أولًا: تعريف بدائرة القضاء بأبوظبي

.....

ثانيًا: سياسة دائرة القضاء في نشر الثقافة القانونية بين المواطنين

.....

ثالثًا: دور المكتبة المركزية لدائرة القضاء بأبوظبي

المكتبة التقليدية

العناصر	نعم	لا	ملاحظات
تنمية المجموعات			
تحتفظ المكتبة بسياسة لتنمية المجموعات			
تتضمن السياسة بندًا صريحًا لنشر الثقافة القانونية			
المستفيدون من خدمات نشر الثقافة القانونية			
الجمهور المُستهدَف هو المصرح له فقط باستخدام المكتبة			
الجمهور العام دون قيودٍ أو شروط			
يسمح بطلاب المدارس والجامعات الاستفادة من الخدمات			
الخدمات المقدَّمة لنشر الثقافة القانونية			
إتاحة الاطلاع على الإصدارات القانونية المطبوعة			
إتاحة الإعارة للإصدارات القانونية المطبوعة			
التوزيع المجاني لمَن يسأل عن الإصدارات القانونية المطبوعة			
الرد على الاستفسارات والأسئلة القانونية للمستفيدين داخل المكتبة			
الرد على الاستفسارات والأسئلة القانونية للمستفيدين من خارج المكتبة			
تصوير ما يُطلب من مصادر معلومات تتعلق بالثقافة القانونية بمقابل مالي			
تصوير ما يُطلب من مصادر معلومات تتعلق بالثقافة القانونية بالمجان			
هل هناك خدمات أخرى؟ برجاء تحديدها:			
الأنشطة الأخرى المقدَّمة لنشر الثقافة القانونية			
المحاضرات عامة			
الندوات			
المؤتمرات			
أنشطة أخرى: برجاء تحديدها			

المكتبة الإلكترونية

العناصر	نعم	لا	ملاحظات
تنمية المجموعات			
تحتفظ المكتبة بسياسة لتنمية المجموعات			
تتضمن السياسة بندًا صريحًا لنشر الثقافة القانونية			
المستفيدون من خدمات نشر الثقافة القانونية			
الجمهور المستهدَف هو المصرح له فقط باستخدام المكتبة			
الجمهور العام دون قيود أو شروط			
يسمح بطلاب المدارس والجامعات الاستفادة من الخدمات			
المحتوى المتاح عبر المكتبة الإلكترونية			
إصدارات قانونية عامة			
إصدارات قانونية للدولة			
إصدارات قانونية لدائرة القضاء من إعدادها الخاص			
الخدمات المقدَّمة لنشر الثقافة القانونية			
إتاحة الاطلاع على الإصدارات القانونية المطبوعة			
إتاحة الإعارة للإصدارات القانونية المطبوعة			
التوزيع المجاني لمَن يسأل عن الإصدارات القانونية المطبوعة			
الرد على الاستفسارات والأسئلة القانونية للمستفيدين داخل المكتبة			
الرد على الاستفسارات والأسئلة القانونية للمستفيدين من خارج المكتبة			
تطبيقات الهواتف الذكية لنشر الثقافة القانونية			
إتاحة الاطلاع على الإصدارات القانونية المطبوعة			
الرد على الاستفسارات والأسئلة القانونية للمستفيدين			
هل هناك خدمات أخرى؟ برجاء تحديدها:			